سوق دبي احتل المركز الأول.. وقطر في الثاني

البورصات الخليجية نجحت في تخطي الحواجز الفنية

- محصلات إيجابية مع إقفالات نهاية شهر أكتوبر
- أكبر الارتفاعات من نصيب «الصناعة» بنمو بـ 17.4 في المئة

متداولون يتابعون السوق السعودي

بورصة دبي

- مؤشرات سوق السعودية ارتفع بنسبة 100 في المئة
- إجمالي كميات التداول في الأسواق بلغ 14.3 مليار سهم

قال تقرير اقتصادي ان مؤشرات الأسواق الخليجية نجحت في إنهاء شهر أكتوبر بمحصلة خضراء وتصدرها مؤشر دبي ليكون دبي في المركز الأول هذا الشهر بارتفاع 5.78 في المئة خلال الشهر حسبما جاء بتقرير مباشر وتبعه ارتفاع مؤشر سوق قطر بارتفاع 2.39 في المئة وارتفع المؤشر الكويتية بنسبة 2.31 في المئة . وكذلك ارتفع مؤشر السوق السعودية بنسبة 1.00 في المئة وتلاه البحريني بارتفاع 0.66 في المئة لياتي مؤشر مسقط بنمو شهري 0.41 في المئة ويكون ابو ظبي أقلهم ارتفاعا هذا الشهر بنسبة 0.07 في المئة . مؤشر دبي يرتفع 5.78 في المئة خلال أكتوبر جاءت محصلة أداء مؤشر سوق دبي خلال شهر أكتوبر 2013 محصلة إيجابية ليرتفع بنسبه 5.78 في المئة ويضيف لرصيده مكاسب 159.68 نقطة حسبما ذكر تقرير مباشر وذلك بعد أن انهى آخر جلسات سبتمبر عند مستوى 2922.18 نقطة وكان إغلاقه بنهاية شهر سبتمبر الماضي عند مستوى 2762.50 نقطة. وسجل المؤشر العام للسوق أعلى نقطة له خلال الشهر في جلسة 22 أكتوبر والتي وصل فيها عند مستوى 2952.43 نقطة بينما كانت أدنى نقطة للمؤشر خلال الشهر في جلسة 1 أكتوبر 2013 والتي كان فيها عند مستوى 2725.88 نقطة.

وتابع التقرير: كان أعلى مستوى إغلاق للمؤشر خلال شهر سبتمبر عند 2923.89 نقطة وذلك بنهاية جلسة 22 أكتوبر والتي أغلق فيها المؤشر مرتفعا بنسبة 0.51 في المئة بمكاسب بلغت 14.95 نقطة. أما أقل مستوى إغلاق لمؤشر سوق دبي خلال الشهر المنصرم فكان عند 2755.98 نقطة وهو المستوى الذي أغلق عنده السوق في جلسة 1 أكتوبر 2013 – وجاء إغلاقه في هذه الجلسة متراجعا بنسبة 0.24 في المئة بخسائر بلغت 6.52 نقاط.

وجاء أداء حركة تداولات السوق على عكس اداء مؤشر السوق خلال شهر أكتوبر حيث سجلت تراجع وذلك مقارنة بتداولات شهر سبتمبر الماضي. وبلغ إجمالي قيم التداول خلال شهر أكتوبر 16.5 مليار درهم مقابل 21.6 مليار درهم خلال شهر سبتمبر الماضي لتكون بذلك قيم تداولات السوق قد تراجعت خلال الشهر بنسبة 23.6 في المئة .

وأضاف التقرير أما عن إجمالي كميات التداول خلال شهر أكتوبر فقد بلغ 14.3 مليار سهم مقارنة مع 21.5 مليار سهم في شهر سبتمبر الماضي بتراجع نسبته 33.5 في المئة في أحجام تداولات السوق خلال الشهر. وبلغ إجمالي عدد الصفقات التي تم تنفيذها خلال شهر أكتوبر 126701 الف صفقة مقارنة بـ 181098 الف صفقة خلال شهر سبتمبر الماضي بتراجع 30 في المئة بصفقات السوق خلال أكتوبر. وعن أداء القطاعات خلال شهر أكتوبر فقد غلب عليه اللون الأخضر حيث ارتفع 8 قطاعات من قطاعات السوق الـ 9. وكانت أكبر الارتفاعات خلال الشهر من نصيب قطاع الصناعة بنمو نسبته 17.4 في المئة بعد ان أغلق عند مستوى 150.28 نقطة تلاه قطاع الاستثمار بنمو نسبته 15.8 في المئة بوصوله لمستوى 3784.92 نقطة وحل ثالثا قطاع العقارات بمكاسب 5.8 في المئة ومستوى 2922.18 نقطة وجاء الاستقرار الوحيد من نصيب قطاع السلع . المؤشر القطري يرتفع 2.39 في المئة في شهر أكتوبر جاءت مُحصلة اداء مؤشر البورصة القطرية خلال تعاملات شهر أكتوبر على ارتفاع نسبته 2.4 في المئة وذلك بعد إنهائه آخر جلسات الشهرية حسبما أفاد تقرير مباشر عند مستوى 9837.49 نقطة مقارنة بإقفاله نهاية الشهر الماضي عند مستوى 9608.32 نقطة ما يعني تحقيق المؤشر ربحية بلغت 229.17 نقطة. وبالنسبة لمؤشر الريان الإسلامي خلال تعاملات الشهرية فقد ارتفع بنسبة 2 في المئة وذلك بعد إغلاقه عند مستوي 2813.42 نقطة مقارنة بإغلاقه في سبتمبر عند مستوى 2758.17 نقطة. وبالنسبة لأداء قطاعات السوق السبعة بنهاية شهر أكتوبر فقد تلونت أغلبها باللون الأخضر ما عدا الاتصالات الذي تراجع 0.38 في المئة البنوك بنسبة 0.07 في المئة ليرتفع خمسة قطاعات ويتصدرها الصناعة بارتفاع نسبته 5.52 في المئة تلاه مؤشر قطاع التامين بنسبة ارتفاع بلغت 4.39 في المئة فيما جاء قطاع الخدمات في المرتبة الأخيرة بنسبة ارتفاع بلغت 0.32 في المئة . ومع نهاية تعاملات شهر أكتوبر بلغ حجم التداولات الكلي في السوق القطري 111.031 مليون سهم مقارنة بنحو 165.683 مليون سهم في الشهر الماضي بتراجع قدر نسبته بحوالي 32.99 في المئة . وتراجعت أيضا السيولة المتداولة بنهاية أكتوبر بنسبة 31.83 في المئة حيث بلغت نحو 4.727 مليارات ريال مقارنة بـ 6.934 مليارات ريال قيم تداولات السوق بنهاية الشهر الماضي . ومن حيث نسبة الاستحواذ على الكميات بين قطاعات السوق فقد تصدرها قطاع العقارات بنسبة استحواذ بلغت 32.39 في المئة بكميات بلغت 35.96 مليون سهم تلاه قطاع البنوك بنسبة 21.95 في المئة بكميات بلغت 24.374 مليون سهم تلاه قطاع الخدمات بنسبة 15.90 في المئة واخيرا قطاع الاتصالات بنسبة 3.23 في المئة بكميات بلغت 3.580 ملايين سهم. ومن حيث نسبة الاستحواذ على القيم بين قطاعات السوق فقد تصدرها قطاع البنوك بنسبة استحواذ بلغت 27.70 في المئة بقيم بلغت 1.309 مليار ريال تلاه قطاع الصناعة بنسبة 24.47 في المئة بقيم بلغت 1.156 مليار ريال واخيرا قطاع الاتصالات بنسبة 2.89 في المئة بقيم بلغت 136.386 مليون ريال. ومن هذه القيمة الإجمالية التي حققها السوق القطري هذا الشهر استحوذ الأفراد القطريين علي 38.80 في المئة من قيم التداولات من جانب الشراء بينما شكلت عملياتهم البيعية نحو 40.19 في المئة من قيم التداول. أما المؤسسات القطرية فقد بلغت نسبة العلميات الشرائية لها من إجمالي قيم التداول بالبورصة 26.17 في المئة بينما بلغت نسبة عملياتها البيعية نحو 27.96 في المئة . وبالنسبة لتداولات الأجانب بالبورصة القطرية خلال هذا الشهر فقد استحوذ الأفراد على حوالي 13.89 في المئة من إجمالي قيم التداول الشهرية من ناحية الشراء فيما بلغت مبيعاتهم 12.68 في المئة من إجمالي القيم. من ناحية أخرى استحوذت المؤسسات الأجنبية خلال هذا الشهر على نحو 21.15 في المئة من قيم تداولات البورصة القطرية من جانب الشراء فيما بلغت نسبة مبيعاتهم خلال أكتوبر على نحو 19.17 في المئة . وأما عن القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالسوق القطري بنهاية هذا الشهر فقد ارتفعت بنسبة 1.73 في المئة حيث بلغت 533.105 مليار ريال مقابل 524.052 مليار ريال بنهاية الشهر الماضي. وخلال تلك الفترة ارتفعت أسعار أسهم 25 شركات من الشركات المدرجة بالبورصة وانخفض 17 أسهم.

وقال تصدر الأسهم المرتفعة في خلال التعاملات الشهرية سهم الخليج الدولية بنسبة ارتفاع بلغت 16.97 في المئة . بينما تصدر الأسهم المتراجعة خلال تلك الفترة سهم الإجارة بنسبة تراجع بلغت 11.72 في المئة . المؤشر الكويتية بحقق نمو شهري 2.31 في المئة خلال أكتوبر أنهى المؤشر السعري للسوق الكويتي تعاملات شهر أكتوبر من العام الجاري مرتفعًا بشكل ملحوظ عما كان عليه بنهاية سبتمبر الماضي وفق تقرير مباشر حيث أنهى آخر جلسات الشهر عند مستوى 7946.39 نقطة ليرتفع بنسبة 2.31 في المئة عن مستوى إغلاقه في الشهر الماضي والذي أنهي آخر جلساته عند مستوى 7766.98 نقطة لتقترب مكاسبه الشهرية لحوالي 180 نقطة. أما المؤشر الوزني للبورصة فانهى آخر جلسات شهر أكتوبر من هذا العام عند مستوى 467.46 نقطة ليرتفع بنسبة 1.01 في المئة عن مستوى إغلاقه في نهاية سبتمبر الماضي والذي انهي آخر جلساته عند مستوى 462.77 نقطة لتبلغ مكاسبه الشهرية نحو 4.7 نقطة.

وبالنسبة لمؤشر كويت 15 فارتفع هو الآخر بنهاية أكتوبر 2013 بنسبة 0.65 في المئة بإقفاله في آخر جلسات الشهر عند مستوى 1101.91 نقطة مقارنة بإقفاله نهاية الشهر الماضي عند مستوى 1094.8 نقطة لتبلغ مكاسبه الشهرية حوالي 7.11 نقطة. وبنهاية شهر أكتوبر من العام الحالي وخلال 18 جلسة بلغت كميات التداول 7.11 مليار سهم مقارنة بحوالي 10.79 مليار سهم تم تداولها في الشهر الماضي بما يعني تراجع أحجام التداول بأكثر من 34 في المئة . وتراجعت قيم التداول بنهاية الشهر بأكثر من 34 في المئة وصولا إلى 625.35 مليون دينار وذلك بالمقارنة بما سجلته في نهاية سبتمبر الماضي بنحو 948.7 مليون دينار بانخفاض قدره 323.35 مليون دينار. وعلى مستوى الصفقات فشهدت تراجعا بنهاية أكتوبر بحوالي 24.2 في المئة لتصل لنحو 151.7 الف صفقة وذلك بالمقارنة مع 200.01 الف صفقة نفذت في شهر سبتمبر الماضي.

وبعود التراجع في حركة التداولات خلال أكتوبر من العام الجاري إلى تخلل الشهر لأجازة عيد الأضحى المباركة والتي استمرت طوال أسبوع كامل مما أثر بشدة على نمط التداول الشهري بالبورصة الكويتية. أما عن أداء قطاعات السوق الكويتي الأربعة عشر بنهاية شهر أكتوبر من هذا العام فقد غلب عليها اللون الأخضر حيث أغلقت مؤشرات ثمانية قطاعات على ارتفاع يتصدرها قطاع الخدمات المالية بنمو شهري تبلغ نسبته 5.2 في المئة يليه قطاع المواد الأساسية بارتفاع نسبته 3.04 في المئة فيما كانت أقل الارتفاعات من نصيب قطاع النفط والغاز وحقق مؤشره ارتفاعًا شهريًا بحوالي 0.5 في المئة .

على الجانب الأخر تراجعت مؤشرات 4 قطاعات اخرى بنهاية الشهر يتصدرها قطاع الرعاية الصحية بانخفاض نسبته 7.54 في المئة يليه قطاع التكنولوجيا متراجعًا بنسبة 2.3 في المئة ثم قطاع الاتصالات ثالثًا بانخفاض نسبته 0.1 في المئة فيما كانت أقل التراجعات من نصيب قطاع السلع الاستهلاكية وتراجع مؤشره على المستوى الشهري بنسبة 0.04 في المئة . وبالنسبة لقطاعي الأدوات المالية والمنافع فقد استقرا عند نفس مستويات إقفالاتهما السابقة وذلك عند النقاط 1081.97 و 1000 على الترتيب. المؤشر السعودي يرتفع 1 في المئة في أكتوبر ارتفع المؤشر العام للسوق السعودي بنهاية أكتوبر 2013 بنسبة 1 في المئة خاسرا كاسبا 79.56 نقطة وذلك بعد أن أغلق عند النقطة 8044.47 حسبما جاء بتقرير مباشر مقارنة بالنقطة 7964.91 في نهاية سبتمبر الماضي وكان المؤشر قد ارتفع في سبتمبر الماضي 2.55 في المئة كاسبا 198.39 نقطة. وارتفع المؤشر العام منذ بداية العام 2013 وحتى نهاية أغسطس بنسبة 18.28 في المئة كاسبا 1243.25 نقطة. وكانت أعلى نقطة يصل لها المؤشر العام خلال أكتوبر 8183.93 نقطة وكانت في جلسة 22 من الشهر ذاته بينما كانت أدنى نقطة له في جلسة 6 أكتوبر وكانت عند 7884.69 نقطة. وكانت أدنى نقطة للمؤشر العام خلال العام 2013 عند 6860 نقطة وكانت في جلسة 2 يناير بينما كانت أعلى نقطة له خلال الفترة في جلسة 21 أغسطس عند 8223.09 نقطة وكانت هي أعلى نقطة للمؤشر منذ 9 سبتمبر 2008 حيث وصل حينها إلى 8268.05 نقطة. ورغم الارتفاع في قيمة المؤشر العام في أكتوبر إلا أن جاء مصحوبا بتراجع ملحوظ في حركة التداولات حيث تراجعت قيم التداولات في أكتوبر إلى 83.75 مليار ريال مقارنة بـ 114.39 مليار ريال في سبتمبر وبنسبة تراجع 26.8 في المئة . ووصلت أحجام التداولات في أكتوبر إلى 3.2 مليارات سهم بتراجع نسبته 29.4 في المئة عن أحجام تداولات سبتمبر البالغة 4.57 مليارات سهم. وعن القطاعات فقد تراجع منها 7 قطاعات تضم اثنان من القياديات بينما ارتفع 8 أخرى بينما كذلك اثنان من القياديات فقاد قطاع المصارف التراجعات بـ 2.08 في المئة وصاحبه في التراجعات من القياديات الأسمنت بنسبة 0.54 في المئة في حين جاء قطاع البتروكيماويات في المرتبة الثانية من حيث الارتفاع ولكن بنسبة 5.39 في المئة وصاحبه في الارتفاع قطاع الاتصالات بـ 2.38 في المئة .

الأرباح المجمعة لـ «سوق دبي» ترتفع إلى 11.4 مليار درهم

أظهرت الحصيلة الإجمالية لنتائج الشركات المدرجة بسوق دبي المالي بنهاية التسعة أشهر الأولى 2013، ارتفاع الأرباح المجمعة لتلك الشركات إلى 11.42 مليار درهم مقارنة بـ 8.84 مليار درهم تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2012، وذلك بارتفاع قدره 2.58 مليار درهم وبنسبة بلغت 29 في المئة عن الفترة المقابلة من العام السابق .

ساهم قطاع البنوك بشكل رئيسي في ارتفاع الأرباح المجمعة لشركات سوق دبي المالي خلال التسعة أشهر الأولى 2013، حيث حققت جميع البنوك ارتفاعا في الأرباح خلال التسعة أشهر الأولى 2013، باستثناء مصرف عجمان.

وبلغت الأرباح المجمعة لشركات قطاع البنوك 5.96 مليارات درهم، حيث ساهم بالجزء الأكبر من الأرباح الإجمالية للسوق خلال التسعة أشهر الأولى 2013، وبنسبة 52 في المئة من إجمالي الأرباح المجمعة لشركات سوق دبي المالي.

وسجل بنك «الإمارات دبي الوطني» ثاني أكبر الشركات المدرجة بالسوق أرباحا قدرها 2.58 مليار درهم بنهاية التسعة أشهر الأولى 2013، وبنسبة ارتفاع بلغت 34 في المئة قياسا بما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من عام 2012.

وساهم قطاع العقارات والإنشاءات الهندسية بنسبة 23 في المئة من إجمالي الأرباح المجمعة لسوق دبي المالي خلال التسعة أشهر الأولى 2013، حيث حققت شركة «إعمار» أكبر شركة في سوق دبي المالي أرباحا قدرها 1.8 مليار درهم خلال التسعة أشهر الأولى 2013، وبنسبة ارتفاع قدرها 13 في المئة مقارنة بنفس الفترة من عام 2012.

كما ساهمت شركة الاتصالات المتكاملة «دو» بنسبة 12 في المئة من الأرباح الإجمالية للتسعة أشهر الأولى 2013.

- أداء إيجابي لمؤشرات بورصة قطر بارتفاع بـ 2.4 في المئة
- مصرف السلام البحريني حقق صعوداً بـ 9.27 في المئة

بورصتا السعودية والإمارات تحلقان

واصلت بورصتا السعودية وقطر صعودهما امس بدعم من تصيد توزيعات الأرباح في نهاية السنة بينما تراجعت السوق البحرينية عقب إعلان بعض الشركات تكبدها خسائر في الربع الثالث فيما ظلت بورصتا الإمارات متقلبتين.

وكان أداء سهم أسمنت المنطقة الجنوبية هو الأقوى في السعودية حيث من المتوقع أن يصل العائد على توزيعات أرباحه إلى 5.9 في المئة هذا العام مقارنة مع متوسط عوائد توزيعات أرباح الأسهم المدرجة على المؤشر والبالغ 3.9 في المئة وفقا لتقديرات محللين أصدرتها تومسون رويترز. وقفز سهم الشركة 9.2 في المئة.

وكان سهما أسمنت القصيم وأسمنت اليمامة أيضا من بين الأسهم الأقوى أداء ومن المتوقع أن يتجاوز عائد توزيعات أرباحهما المعدل المتوسط.

وصعد المؤشر السعودي 0.8 في المئة ليصل إلى أعلى مستوياته في خمسة أعوام. وتشتهر الشركات القطرية أيضا بدفع توزيعات أرباح عالية نسبيا. وارتفع المؤشر القطري 0.7 في المئة إلى أعلى مستوى له في خمسة أعوام مسجلا 10.285 نقطة.

وتراجع مؤشر البحرين 0.5 في المئة بعد إعلان بنك الإثمار وبيت التمويل الخليجي المدرجين في البورصة تكبدهما خسائر في الربع الثالث. ورغم أن خسائر بنك الإثمار البالغة 1.7 مليون دينار «4.5 مليون دولار» تقل بنسبة 74 في المئة عنها قبل عام تراجع سهم البنك 2.2 في المئة. وهبط سهم بيت التمويل الخليجي 6.5 في المئة بعد إعلانه عن خسائر قيمتها

المؤشر تأثر بتزايد كلفة النقل والأغذية والمطاعم والفنادق

«إحصاء أبوظبي»: ارتفاع أسعار المستهلك 1.1 في المئة خلال 10 أشهر

أبوظبي «الاتحاد» – ارتفع متوسط أسعار المستهلكين في أبوظبي بنحو 1.1 في المئة خلال 10 أشهر العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها العام الماضي، تحت تأثير تزايد تكلفة النقل والأغذية، بحسب ما أعلن مركز الإحصاء – أبوظبي أمس.

وجاء في تقرير المركز أن مجموعة "النقل" هي أعلى مجموعة أسهمت في الارتفاع الذي حدث خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 بنسبة 25.8 في المئة من مجمل الارتفاع، وارتفعت معدّلات أسعارها بنسبة 3 في المئة .

أما ثاني أعلى مساهمة في الارتفاع الذي حدث في معدّل أسعار المستهلك خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012 فهي مجموعة "الأغذية والمشروبات غير الكحولية" التي أسهمت بنسبة 21.8 في المئة من مجمل معدّل الارتفاع الذي تحقق خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار معظم المجموعات الفرعية التابعة لها.

فقد ارتفعت أسعار مجموعة «البقول» بنسبة 6.7 في المئة وأسعار مجموعة «البن والشاي والكاكاو» بنسبة 5.7 في المئة ومجموعة «منتجات الأغذية غير المصنفة تحت بند آخر» بنسبة 4.6 في المئة وأسعار مجموعة «الفواكه» بنسبة 3.3 في المئة .

كما ارتفع معدّل أسعار مجموعة «الأسماك والأغذية البحرية» بنسبة 1.7 في المئة .

أما مجموعة «المطاعم والفنادق» فقد أسهمت بنسبة 18.5 في المئة من مجمل معدّل الارتفاع الذي تحقق خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012. وقد جاء هذا الإسهام نتيجة ارتفاع معدّل أسعار هذه المجموعة بنسبة 5 في المئة .

كما ارتفعت أسعار مجموعة «الملابس والأحذية» بنسبة 2.6 في المئة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، وقد حققت هذه المجموعة إسهاماً مقداره 17.9 في المئة في مجمل معدّل الزيادة التي تحقّقت خلال الفترتين المذكورتين.

ارتفاع في أسعار المستهلكين في أبو ظبي

كما ارتفعت أسعار مجموعة «التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت» بنسبة 2.4 في المئة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، وقد حققت هذه المجموعة إسهاماً مقداره 10.5 في المئة في مجمل معدّل الزيادة التي تحقّقت خلال الفترتين المذكورتين.

أما مجموعة «التعليم» فقد أسهمت بنسبة 9.9 في المئة في معدّل الزيادة التي تحقّقت خلال الفترة المذكورة وارتفعت معدّلات أسعارها بنسبة 3.2 في المئة .

ومن أهم المجموعات التي أسهمت في تخفيض معدّل تغيّر أسعار المستهلك خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012 مجموعة "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" التي أسهمت بنسبة «11.3- في المئة «، حيث انخفضت أسعار هذه المجموعة بنسبة 0.3 في المئة .

أكتوبر 2013 / 2012

وأكد مركز الإحصاء – أبوظبي أن معدّل أسعار المستهلك في شهر أكتوبر من عام 2013 ارتفع بنسبة 1.6 في المئة مقارنة بأسعارها للشهر نفسه من عام 2012.

وارتفعت أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 8.5 في المئة ، ومجموعة «التعليم» بنسبة 3.9 في المئة ومجموعة «الملابس والأحذية» بنسبة 3.8 في المئة ، ومجموعة "النقل" بنسبة 2.6 في المئة ، في حين انخفضت أسعار مجموعة "الترويح والثقافة" بنسبة «0.7 في المئة «.

أكتوبر / سبتمبر 2013

كما أوضح المركز أن معدّل أسعار المستهلك انخفض في شهر أكتوبر من عام 2013 مقارنة بأسعار سبتمبر 2013 بنسبة 0.2 في المئة .

وكانت أبرز المجموعات التي انخفضت أسعارها مجموعة «الأغذية والمشروبات غير الكحولية» بنسبة 0.8 في المئة .